رد دولة قطر بشأن القرار42 /80 المعنون "تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي"

- تعرب دولة قطر عن قلقها إزاء محدودية تطبيق تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وكذلك على المستوى دون الإقليمي في منطقة الخليج، حيث يسهم ذلك في استمرار حالة التوتر وغياب الشفافية في المنطقة، الأمر الذي يشكل عقبات إضافية أمام تسوية النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.
- في ظل التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، تكتسب تدابير بناء الثقة أهمية متزايدة باعتبارها وسيلة فعالة للحد من التوترات وتعزيز الشفافية وبناء التفاهم المتبادل بين الدول.
- تؤكد دولة قطر أن وضع وتطوير تدابير وآليات فعالة لبناء الثقة، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الاتفاقيات ذات الطابع الإنساني، يُعد من الإجراءات الضرورية لتعزيز الشفافية والحد من التوترات وتفادي نشوب النزاعات، بما يسهم في ترسيخ الأمن والسلم الدوليين.
- كما تشدد دولة قطر على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يُعد من أهم تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا السياق، تؤكد دولة قطر أن الإسراع في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل أولوية ملحة وخطوة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
- تؤكد دولة قطر كذلك ضرورة الامتثال الصارم من قبل جميع دول المنطقة للاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة بنزع السلاح والحد منه، بما في ذلك الالتزام بمبدأ تحقيق الأمن بأقل مستوى ممكن من التسلح.
- كما تشدد دولة قطر على أهمية تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي، وتطوير آليات عملية لبناء الثقة، مثل تبادل المعلومات ذات الصلة، وتعزيز الشفافية في السياسات الدفاعية، وتشجيع التواصل بين الدول، بما يسهم في الحد من سوء الفهم وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق، تؤكد دولة قطر أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها أداة أساسية للحد من التوترات وتعزيز الشفافية وترسيخ الاستقرار. كما تدعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى دعم الحوار والتعاون بين دول المنطقة، بما يسهم في تعزيز الأمن الجماعي وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.